

محضر الجلسة رقم 308

التاريخ: الإثنين 2 ربيع الأول 1442 هـ (19 أكتوبر 2020 م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: إثنان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الرابعة مساء.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع قانون المالية رقم 65.20 برسم السنة المالية 2021.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد وزير البوالة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

طبقاً لأحكام المادة 68 من الدستور، يعقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة تخصص لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع قانون المالية رقم 65.20 برسم السنة المالية 2021. والكلمة الآن للسيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، فليفضل شكورا.

السيدة النائبة، السيدة الوزيرة، ولينا ما نتعرفو حد، كل شي مبني على المجهول.

تفضل السيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير البوالة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أقف أمام مجلسكم الموقرين لسط الخطوط الرئيسية لمشروع قانون المالية لسنة 2021، هذا المشروع الذي يأتي في سياق استمرار جائحة كورونا وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية على المستوى الدولي والوطني.

وما من شك بأن مناقشة هذا المشروع ستشكل فرصة أخرى للحكومة، كما للمؤسسة التشريعية وللأغلبية والمعارضة، كي ينكب الجميع على تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمالي لبلادنا في ظل هذه الأزمة، وفتح النقاش بخصوص الإجابات التي يقدمها المشروع لمواجهة تأثيراتها الظرفية والهيكلية، وتقديم المقترحات التي من شأنها أن تجعل من هذا المشروع نقطة التحول لاستشراف آفاق واعدة في مرحلة ما بعد الأزمة.

إن تقديم مشروع قانون المالية يشكل موعدا تشريعيا أساسيا وحاسما لتزكية الاختيارات السلمية، ولتقويم ما يحتاج إلى تقويم، ولتغيير ما يثبت عدم جدواه، وفي إطار من التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي إطار التكامل، كل من موقعه، بين الأغلبية والمعارضة، غابتنا جميعا أن ننكب على تنزيل الأولويات التي تفرضها المرحلة في إطار ما تتيحه مالتنا العمومية من إمكانيات، وما يقتضيه الضغط الذي فرضته الأزمة على توازناتنا المالية وعلى الموارد الجبائية، من إبداع للحلول المبتكرة للبحث عن موارد بديلة.

فلا أحد بإمكانه اليوم أن يحدد بشكل دقيق حجم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي ستحدثها هذه الجائحة، لكن من المؤكد هو أن العالم اليوم على مشارف نقطة انعطاف تاريخية، تجعلنا نزن صلابة وفعالية نموذجنا المغربي الذي أهلنا للحفاظ على موقعنا المستقر وسط محيط مضطرب، وبإمكانه أن يؤهلنا، إن استرشدنا بالحكمة والتبصر، لتحويل إكراهات هذه الظرفية إلى فرصة كبرى لإعادة التمويع الإستراتيجي بما يخدم مصالح بلادنا على كافة الأصعدة.

فالعالم اليوم يخطو خطوات كبيرة نحو أنماط جديدة للتدبير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تنبني على تقوية آليات التضامن، والاعتماد على القدرات الذاتية وتنويع الشركاء، ومما لا شك فيه فإن بلادنا خطت خطوات كبيرة في هذا الاتجاه، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك، حفظه الله، وقد تجلّى ذلك من خلال الحس التضامني الكبير الذي أبانت عنه كل مكونات الشعب المغربي خلال هذه الأزمة، وتجسد من خلال المبادرات التضامنية لجلالته اتجاه الدول الإفريقية الشقيقة.

كما تجلّى كذلك، عبر التعبئة الكبيرة التي أبانت عنها كل السلطات العمومية والانخراط القوي والفعال لكل المؤسسات، وعلى رأسها مؤسستكم المحترمة، في النقاش الفاعل حول سبل مواجهة الأزمة وتجاوز تداعياتها السلبية.

وهي نفس القيم والمبادئ ونفس الالتزام والتعبئة الجماعية التي لطلما

قضايا تعلق فوق الاختلافات السياسية والأيدولوجية والمواقع الاجتماعية والمصالح الاقتصادية، وينبغي إبعادها عن أي استغلال سياسي.

ومن الطبيعي أن تشكل هذه الأوراش أولويات كبرى لمشروع قانون المالية 2021 الذي أعرض عليكم خطوطه الكبرى بعدما توصلتم به مرفوقا بكل التقارير ذات الصلة.

السيدات والسادة،

يأتي إعداد هذا المشروع في ظل سياق مضطرب ويطبعه عدم اليقين جراء استمرار تداعيات الأزمة الصحية، حيث شهدت العديد من البلدان خلال الأشهر الأخيرة بروز موجة جديدة من الوباء وخاصة لدى بعض شركائنا الأوروبيين، مما اضطر هذه البلدان إلى اتخاذ تدابير وقائية أثرت على وثيرة استعادة النشاط الاقتصادي، وكنتيجة لكل ذلك من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الأوروبي انكماشاً بـ 8.3% سنة 2020.

وبالنظر لارتباط مجموعة من القطاعات الاقتصادية الحيوية في بلادنا بالطلب الخارجي، فإن مساهمتها في الناتج الداخلي الخام قد تأثرت بشكل كبير، كما أن التطورات الأخيرة للجائحة والقرارات المتخذة لاحتواء آثارها الصحية في ظل الارتفاع المقلق لكل المؤشرات المرتبطة بها على المستوى الوطني، فاقمت من أزمة هذه القطاعات.

وهكذا، من المنتظر أن تتراجع القيمة المضافة للسياحة بحوالي 50% وقطاع النقل بـ 12% والتجارة بـ 9%.

وكنتيجة لذلك، وأخذا بعين الاعتبار الأثر الناتج عن سنة فلاحية جافة، فمن المنتظر أن يتزايد انكماش الاقتصاد الوطني نسبياً برسم سنة 2020 لينتقل من ناقص 5% المتوقع في إطار قانون المالية المعدل إلى ناقص 5.8%، وفي نفس السياق ستتأثر التوازنات الماكرواقتصادية بشكل كبير، حيث أن عجز الخزينة سيصل إلى 7.5% وكنتيجة مباشرة لذلك سيرتفع معدل المديونية ليلبلغ 76%.

السيدات والسادة،

مما لا شك فيه، أن هذه الأرقام تعكس حجم الضرر الذي تكبده الاقتصاد الوطني وكذا التدابير التي تم اتخاذها لمواجهة، كما تعكس الضغط الكبير الذي أحدثته على مستوى التوازنات المالية والخارجية في ظل تراجع موارد الميزانية العامة للدولة وتراجع مداخل السياحة والاستثمارات الأجنبية.

ولولا رصيد الثقة الذي راكمه المغرب خلال السنوات الأخيرة بفضل الإصلاحات التي انخرط فيها، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك نصره الله، لما استعظنا تبعئة التحويلات الضرورية لدى مختلف الشركاء، والتي كان آخرها الخروج الناجح للمغرب في السوق المالي الدولي في هذه الظرفية الصعبة، عبر إصدار سندات بمبلغ 1 مليار يورو على مرحلتين، ومن المنتظر أن تتمكن هذه الجهود من تقليص العجز المتوقع للحساب الجاري بـ 2.8 نقطة.

عبر عنها الشعب المغربي في مواجهة كل الأزمات وفي مواجهة خصوم الوحدة الترابية للمملكة، من منطلق إيمانه بأن القضايا المصرية لبلادنا، وعلى رأسها قضية الصحراء، ليست فقط مسؤولية ملك البلاد، وإنما هي أيضاً قضية الجميع، مؤسسات الدولة والبرلمان والمجالس المنتخبة وكافة الفعاليات السياسية والنقابية والاقتصادية وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وجميع المواطنين، كما أكد على ذلك جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية في 11 أكتوبر 2013.

وهذه مناسبة لنوجه مرة أخرى تحية إجلال وتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والوقاية المدنية والإدارة الترابية، على تضحياتهم وتجندهم الدائم، تحت القيادة الرشيدة، لجلالة الملك، حفظه الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن وصيانة أمنه واستقراره، وخاصة في هذه الظرفية الصعبة.

كما أوجه تحية تقدير لكل الأطر الصحية ولكل الجنود المعينين لمواجهة هذه الأزمة والتخفيف من آثارها، ولا يسعنا سوى أن نترحم على ضحايا هذه الجائحة، وأن نتقدم بخالص التعازي إلى أهلهم متمنين الشفاء العاجل لكل المصابين.

السيدات والسادة،

إذا كان التحدي الأكبر في المرحلة الراهنة هو أن تخرج بلادنا منتصرة وسالمة من الجائحة، فإن من مسؤوليتنا كذلك أن نؤسس للمستقبل وأن نستخلص الدروس التي أفرزتها هذه الجائحة، بإيجابياتها وسلبياتها، من أجل تحقيق ظروف إقلاع اقتصادي يمكن المقاولات الوطنية، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، من استئناف دورها الاقتصادي التنموي، وخلق فرص الشغل، ويمكن كل فئات ومناطق المغرب من الاندماج في دينامية خلق الثروة.

وما من شك بأن جلالة الملك، حفظه الله، رسم لنا في خطبه الأخيرة، بمناسبة عيد العرش المجيد وذكرى ثورة الملك والشعب وافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية، خارطة الطريق التي تحدد برنامجاً عملياً للإصلاحات التي ينبغي تنزيلها لمعالجة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة، ضمن منظور مستقبلي شامل، يعيد ترتيب الأولويات وصياغة الأجوبة انطلاقاً من المتغيرات الكبرى المستجدة.

فإلى جانب تقديم الدعم لفئات واسعة من المواطنين، أطلق جلالاته خطة طموحة وغير مسبوقة لإنعاش الاقتصاد، ومشروعاً كبيراً لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، ودعا إلى مراجعة جوهرية ومتوازنة للقطاع العام، كما دعا جلالاته كل المؤسسات والفعاليات الوطنية، وفي مقدمتها البرلمان، للارتقاء إلى مستوى تحديات هذه المرحلة وتطلعات المواطنين.

فكما أن الوحدة الترابية قضية لكل المغاربة، كذلك يجب أن نعتبر إنعاش الاقتصاد الوطني وتعميم التغطية الاجتماعية وإصلاح القطاع العام،

تم بموجبها خاصة إقرار الدعم الاجتماعي للعاملين بهذه القطاعات، كما تم حث كل الإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، بما في ذلك تلك التي تتوفر على أنظمة خاصة للصفقات، على منح الأفضلية الوطنية للعروض المقدمة من طرف المقاولات الوطنية والتعاونيات والمقاولين الذاتيين، وتشجيع المواد والمنتجات المغربية في إطار الصفقات العمومية.

السيدات والسادة،

إن حالة عدم اليقين التي تميز السياقين الوطني والدولي وعدم وضوح الرؤية بخصوص آفاق تجاوز هذه الأزمة، تفرض مواصلة التعبئة من أجل احتواء الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن تفرض في نفس الوقت استشراق المستقبل بما يلزم من الثقة والأمل، وتثمين الدروس التي أفرزتها الأزمة الحالية، سواء المتعلقة منها بالنقائص التي تطع منظومتنا الاقتصادية والاجتماعية، أو مكامن القوة فيها والتي تحتاج إلى دعم وتطوير.

ومن هذا المنطلق، وجه جلالة الملك، حفظه الله، في خطبه الأخيرة الحكومة ومختلف الفاعلين للتركيز على التحديات التي تفرضها المرحلة والتي حددها جلالته، في إطلاق خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد ومشروع كبير لتعميم التغطية الاجتماعية واعتماد مبادئ الحكامة الجيدة وإصلاح مؤسسات القطاع العام، كما أكد على أنه من شأن هذه المشاريع الكبرى أن تساهم في تجاوز آثار الأزمة وتوفير الشروط الملائمة لتنزيل النموذج التنموي وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي ونموذج اجتماعي أكثر إدماج.

ومن هذا المنطلق، وحرصاً من الحكومة على تنزيل التعليمات الملكية السامية، فقد تم تحديد التوجهات التالية لمشروع قانون المالية 2021:
أولاً: تسريع تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار ستعمل الحكومة على تسخير كل الإمكانيات من أجل توطيد الجهود المالي الاستثنائي الذي أعلن عنه جلالته في خطاب العرش.

وهكذا، ستم مضاعفة الجهود في إطار التنسيق مع القطاع البنكي على مستوى القروض المضمونة من طرف الدولة لفائدة المقاولات، وخاصة الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، لتمكينها من الصمود أمام هذه الأزمة، وتخفيف حدة آثارها والحفاظ على مناصب الشغل.

وقد استفاد من هذه القروض إلى حدود الآن في إطار ضمان إقلاع، ما يزيد عن 23 ألف مقاول مغربية، بما يفوق 27 مليار درهم، وما يناهز 98% من المقاولات المستفيدة هي مقاولات صغيرة جداً وصغيرة ومتوسطة. هذا، علماً أن حوالي 50 ألف مقاول صغيرة ومتوسطة استفادت من ضمان أكسجين بما يناهز 18 مليار درهم من القروض المضمونة.

وفي نفس السياق، سيتم العمل على التنزيل السريع لكل الآليات الكفيلة بضمان النجاعة الضرورية لتدخلات "صندوق محمد السادس

كما أن حكمة جلالة الملك، وتضامن الشعب المغربي، وتعبئة كل السلطات العمومية، مكنت من تجاوز الأسوأ والحد من الانعكاسات الصحية لهذه الأزمة، ومن تخفيف آثارها الاقتصادية والاجتماعية، عبر تقديم الدعم لفئات واسعة من المواطنين ومواكبة الآلاف من المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغرى جداً، بهدف الحفاظ على مناصب الشغل.

لكن مع رفع الحجر الصحي تضاعف عدد المصابين بشكل كبير ومعه عدد الوفيات، وقد نبه جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه السامي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، إلى أنه "بدون سلوك وطني مثالي ومسؤول من طرف الجميع، لا يمكن الخروج من هذا الوضع ولا رفع تحدي محاربة هذا الوباء".

واستجابة للتوجيهات الملكية السامية، نحن اليوم مطالبون بالتخلي باليقظة والالتزام للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين ومواصلة دعم القطاع الصحي، بالموازاة مع العمل على تنشيط الاقتصاد وتقوية الحماية الاجتماعية.

وهذا ما حرصنا على تفعيله بشكل فوري، عبر تخصيص 1 مليار درهم إضافي لقطاع الصحة من "الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا"، ليلبغ مجموع مخصصات القطاع من الصندوق 3 ملايين درهم، ويضاف هذا المبلغ إلى حوالي 19 مليار درهم تم تخصيصها للقطاع في قانون المالية لسنة 2020.

ومن جهة أخرى، تم إحداث الحساب الخاص المسمى صندوق "الاستثمار الاستراتيجي" الذي أطلق عليه جلالة الملك، حفظه الله، اسم "صندوق محمد السادس للاستثمار" والذي سيوجه لدعم الأنشطة الإنتاجية ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص، موازاة مع التوقيع على ميثاق لإنعاش اقتصادي والشغل، بمثابة تعاهد بين الدولة والشركاء الاقتصاديين والماليين، تلتزم بموجبه هذه الأطراف بتنزيل التعليمات الملكية السامية بضح 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني، ويتوزع هذا المجهود المالي الاستثنائي بين 75 مليار درهم من القروض المضمونة من طرف الدولة و45 مليار درهم تم تخصيصها لصندوق محمد السادس للاستثمار، منها 15 مليار درهم ممولة من طرف الميزانية العامة للدولة، فيما سيتم تعبئة 30 مليار درهم المتبقية لدى القطاع الخاص والفاعلين المؤسساتيين الوطنيين والدوليين.

وإلى جانب التدابير الأفقية التي يتضمنها ميثاق الإنعاش الاقتصادي، حرصت الحكومة على اتخاذ مجموعة من التدابير التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القطاعية في إطار الحوار مع مختلف الهيئات التمثيلية للقطاعات المتضررة جراء هذه الجائحة.

ويندرج في هذا الإطار التوقيع على ثلاثة عقود برامج مع قطاعات السياحة ومنظمي وموحي المناسبات والحفلات وفضاءات الترفيه، وقد

المستخلصة لإعداد وإطلاق جيل جديد من المخططات القطاعية الكبرى، تقوم على التكامل والانسجام.

وفي هذا الإطار سيتم إيلاء أهمية خاصة لتنفيذ الإستراتيجية الفلاحية بهدف دعم صمود هذا القطاع وتسريع تنفيذ البرامج الفلاحية، وهو ما سيساهم في تحفيز الاستثمار والتشغيل واثمين الإنتاج الفلاحي الوطني، وتسهيل الاندماج المهني بالعالم القروي.

السيدات والسادة،

يتعلق التوجه الرئيسي الثاني لمشروع قانون المالية لسنة 2021 بالشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية انطلاقا من فاتح يناير 2021 كمرحلة الأولى في إطار تنزيل الإصلاح المجتمعي العميق المتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية الذي أطلقه جلالة الملك، حفظه الله، في خطاب العرش.

وسيتم الحرص في هذا الإطار، على الإسراع بالمصادقة على التعديلات الخاصة بالإطار القانوني والتنظيمي التي ستمكن خاصة من إرساء تأمين إجباري عن المرض لفائدة الفئات الهشة المستفيدة حاليا من نظام "راميد" (RAMED¹) وتسريع تعميم التغطية لفائدة فئات المستقلين وغير الأجراء الذين يمارسون أعمالا حرة، وسيتم تفعيل هذا الإصلاح على مدى سنتين بكلفة إجمالية تناهز 14 مليار درهم، ستتكلف الميزانية العامة للدولة بـ 9 ملايير درهم، منها 4.2 مليار درهم بسنة برسم سنة 2021.

وستتم مواكبة هذا الورش الإستراتيجي بإقرار إصلاح جبائي نوعي سيمكن من تجميع الضرائب المفروضة وطنيا ومحليا على المهنيين ذوي الدخل البسيطة في مساهمة مضمينة واحدة تشمل كذلك التحويلات الاجتماعية لهؤلاء المهنيين. ومن شأن هذا الإصلاح الجبائي أن يمكن من تعزيز الثقة لدى هذه الفئة من دافعي الضرائب ويقوي فرص انخراطها في القطاع المهيكّل.

ووفق نفس المنظور، سيتم توطيد الحس التضامني الذي أفرزته الجائحة من خلال إقرار مساهمة تضامنية على الأرباح والمداخيل، وستقتصر هذه المساهمة فقط على الأشخاص الناتيين الذي يفوق دخلهم الإجمالي الصافي 120 ألف درهم سنويا أي 10 آلاف درهم صافية شهريا، وكذا الشركات التي يفوق ربحها 5 ملايين درهم.

ومن المنتظر أن تمكن هذه المساهمة من تحصيل حوالي 5 ملايير درهم سيتم رصدها كليا لـ "صندوق دعم التماسك الاجتماعي"، الذي نقتح في إطار هذا المشروع توسيع مجالات إنفاقه بهدف تمكينه من تحمل المبالغ المدفوعة لفائدة منظمات الحماية الاجتماعية، وعليه سيتم تغيير اسم هذا الحساب ليصبح "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي".

للاستثمار" الذي سيتم تحويله الشخصية المعنوية وتمكينه من هيئات التدبير الملائمة، تفعيلًا للتوجيهات الملكية السامية.

وفي هذا الإطار، أود التأكيد على أن الأجرة الفعلية لآليات اشتغال هذا الصندوق ستم خلال الأسابيع القليلة القادمة.

وسيتدخل هذا الصندوق بشكل مباشر من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية عبر اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو بشكل غير مباشر عبر تقوية الأموال الذاتية للشركات قصد تطويرها، كما سيرتكز في تدخلاته على صناديق قطاعية متخصصة تابعة له حسب المجالات ذات الأولوية، كإعادة هيكلة الصناعة والابتكار والقطاعات الواعدة والمقاولات الصغرى والمتوسطة والبنيات التحتية والفلاحة والسياحة، وسيرتكز اختيار المشاريع أساسا على أثرها على التشغيل، كما سيتم إيلاء أهمية خاصة لتعزيز الأفضلية الوطنية.

ووفق نفس المنظور، ولتمكين الشباب من الولوج لمصادر التمويل الكفيلة بتلبية حاجياتهم وتطلعاتهم في مجال إحداث وتطوير المقاولات، سيتم العمل على إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة" الذي يحظى بالعناية الملكية السامية وذلك في إطار التعاون مع كل الشركاء.

وفي هذا الإطار، فقد تم رصد 1 مليار درهم برسم المساهمة السنوية للدولة في صندوق الدعم لتمويل المبادرة المقاولاتية، وسيتم إغناء عرض التمويل بأدوات جديدة لضمان التمويل، مخصصة بشكل رئيسي للمقاولات الصغيرة جدا والشباب حاملي المشاريع، وكذا دعم التصدير.

وقد بلغ عدد المقاولات المستفيدة من القروض في إطار برنامج "انطلاقة" ما يزيد عن 9 آلاف و500 مقالة، منها 2000 في العالم القروي.

كما يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2021 تدبيرا هاما لدعم تشغيل الشباب، أقول: كما يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2021 تدبيرا هاما لدعم تشغيل الشباب يقضي بالإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور المدفوعة من طرف المقاولات للشباب البالغين من العمر 30 سنة على الأكثر عند أول تشغيل لهم، وذلك لمدة 24 شهرا شريطة أن يتم تشغيلهم في إطار عقد غير محدد المدة.

ووفق نفس المقاربة المبنية على إعطاء الأولوية لإحداث فرص الشغل ودعم المقاولات الوطنية والمنتوج المحلي، ستواصل الحكومة دعم الاستثمار العمومي الذي سيبلغ ما يناهز 230 مليار درهم، بما في ذلك 45 مليار درهم برسم صندوق محمد السادس للاستثمار، وسيوجه هذا المجهود الاستثماري الكبير لمواكبة النسيج المقاولاتي الوطني والمشاريع الاستثمارية الكبرى، وتنزيل مختلف الإستراتيجيات القطاعية والأوراش التي توجد طور الإنجاز، مع العمل على تقييم أداء إستراتيجيات التي بلغت مداها، وذلك بهدف توطيد المكتسبات المحققة واستثمار أفضل للدروس

¹ Régime d'Assistance Médicale

وما من شك بأن هذا الإصلاح سيمكن من توفير هوامش مالية يجدر توجيهها لمجالات ذات نفع اقتصادي واجتماعي أكبر.

ووفق نفس المنظور، ستعمل الحكومة على مواصلة إصلاح الإدارة من خلال تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية التي يهدف إلى تقوية أواصر الثقة بين الإدارة والمرتكبين، خاصة من خلال تأطير معالجة ملفاتهم وطلباتهم بأجال قصوى.

هذا، فضلا عن تسريع ورش رقمنة الإدارة وما يرافق ذلك من تكريس للشفافية والفعالية في تقديم الخدمات للمواطنين والمستثمرين، كما سيتم تكثيف الجهود فيما يتعلق بالتنزيل السريع لميثاق اللاتمركز الإداري لتعزيز النجاعة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي وتعزيز آليات المواكبة لتنزيل الجهوية وتمكين الجهات من ممارسة اختصاصاتها.

السيدات والسادة،

تلكم أهم التوجهات العامة لمشروع قانون المالية 2021 والتي تهدف إلى تنزيل التعليقات الملكية السامية المتضمنة في خطاب جلالتة، وما من شك بأن تفعيل الأوراش الإصلاحية المتعلقة بخطة إنعاش الاقتصاد الوطني وتعميم التغطية الاجتماعية وإصلاح القطاع العام، سيمكن في نفس الوقت من الحد من الآثار السلبية لأزمة جائحة كورونا ومن استشراف آفاق واعدة لبناء اقتصاد قوي وأكثر إدماجاً لمختلف الفئات الاجتماعية.

ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني انتعاشا بنسبة زائد 4.8% أخذا بعين الاعتبار سيناريو تعافي الاقتصاد العالمي، كما حدده صندوق النقد الدولي وخاصة في منطقة الأورو، واعتمادا على فرضية محصول الحبوب في حدود 70 مليون قنطار وسعر غاز البوطان بمعدل 350 دولار للطن.

كما تعزم الحكومة الانخراط في مسار تقليص عجز الخزينة انطلاقا من سنة 2021 في أفق تحقيق استقرار مستوى المديونية، وسيتم ذلك من خلال العمل على تطوير الموارد من خلال الاعتماد على آليات التمويل المبتكرة في إطار الشراكة المؤسساتية التي ستمكن من تحصيل 14 مليار درهم، بالإضافة إلى التدبير النشط للمحفظة العمومية من خلال تفويت الأصول ومواصلة عملية الخصخصة، وهو ما سيمكن من ضخ حوالي 10 ملايين درهم في ميزانية الدولة. كما سيتم الحرص في المقابل على عقلنة نفقات التسيير العادي للإدارة.

وبناء على ذلك، من المتوقع أن يتم تقليص عجز الخزينة برسم سنة 2021 إلى 6.5% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 7.5% برسم قانون المالية المعدل لسنة 2020.

السيدات والسادة،

تلكم كانت أهم الرهانات والتحديات التي أطرت إعداد مشروع قانون

كما ستعمل الحكومة على مواكبة ورش تعميم التغطية الصحية الإجبارية بتأهيل العرض الصحي من خلال الرفع من الميزانية المخصصة لقطاع الصحة برسم سنة 2021 بحوالي 2 مليار درهم.

وإلى جانب المشروع الكبير المتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية، ستتكب الحكومة على تنزيل مختلف الأوراش الاجتماعية التي تحظى برعاية ملكية سامية، وعلى رأسها تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وفي هذا الإطار، ستم مواصلة التنزيل الفعلي لمضامين القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، عبر مواصلة التعميم التدريجي للتعليم الأولي، وتعزيز الدعم الاجتماعي للتلاميذ والطلبة، وتطوير العرض المدرسي والجامعي، وكذا تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني.

وسيمتد الرفع من ميزانية قطاع التعليم بحوالي 4 ملايين درهم، كما سيستفيد قطاع التعليم والصحة من حوالي 23 ألف و500 منصب مالي برسم سنة 2021 أي بزيادة 3500 منصب مقارنة مع سنة 2020.

كما سيتم العمل على اتخاذ ما يلزم من تدابير لمواكبة المرحلة الثالثة من "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" لتدرك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية الاجتماعية، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، وتعزيز الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه السامي أمام مجلسيكم الموقرين بأن نجاح أي خطة أو مشروع مهما كانت أهدافه يبقى رهينا باعتماد مبادئ الحكامة، يبقى رهينا باعتماد مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، ويجب أن تعطي مؤسسات الدولة والمقاولات العمومية المثال في هذا المجال، وأن تكون رافعة للتنمية وليس عائقا لها.

ومن هذا المنطلق، فإن التأسيس لمثالية الدولة وعقلنة تديرها يشكل المرتكز الثالث لمشروع قانون المالية لسنة 2021.

وهكذا ستحرص الحكومة على الإسراع بتفعيل التوجيهات الملكية السامية، بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في محامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تم في هذا الإطار، إعداد مشروع قانونين، يتعلق الأول بإحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الإستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات العمومية؛ ويخص الثاني إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال التنصيب خاصة على تصفية تلك التي لم تعد تحقق الغاية المرجوة منها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتجميع بعضها بهدف تحسين مردوديتها وتجانسها وعقلنة تديرها.

بالمسؤولية ونكران الذات وتغليب المصلحة العليا والابتعاد عن أي استغلال سياسي للأوراش الإصلاحية الكبرى. وأود أن أتوجه من هذا المنبر إلى كل الفاعلين الاقتصاديين وأرباب الشركات الكبرى والمتوسطة وكذا الصغرى وإلى كل المساهمين في الاقتصاد الوطني لأقول لهم:

لقد سخرت الدولة إمكانيات وآليات غير مسبوقه لمواجهة حاجيات الاقتصاد الوطني في ظل هذه الجائحة، - وذلك حتى نضمن استمرار دوران عجلة الاقتصاد الوطني، وتتمكن من الحفاظ على مناصب الشغل، وسنعمل في الأسابيع القليلة القادمة على التسريع بتفعيل التعلمات الملكية السامية، من أجل تحفيز الاستثمار، وخاصة عبر صندوق "محمد السادس للاستثمار"، وبالتالي فقد آن الأوان للتعبئة الشاملة وانخراط جميع الفاعلين بكل ثقة وحزم في مسار إنعاش الاقتصاد الوطني عبر خلق أكبر عدد من فرص الشغل من خلال الرفع من وتيرة الاستثمار. فأملنا جميعا هو أن نخرج من هذه الأزمة أكثر قوة وصلابة وثقتنا في قدراتنا هي التي ستمكننا من كسب رهانات الغد.

وقد أكد جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه السامي الأخير أمام مجلسكم الموقرين، بأن "المسؤولية مشتركة والنجاح إما أن يكون جماعيا لصالح الوطن والمواطنين أو لا يكون".

شكرا على حسن إصغائكم وسأبقى رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع. وفقكم الله في عملكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

المالية 2021، وما لا شك فيه ستؤطر عملنا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمالية على مدى سنوات، وهي رهانات تفرضها من جهة حتمية مواجهة التطورات المتسارعة والمقلقة لهذه الجائحة وآثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ومن جهة أخرى، ضرورة التأسيس للمستقبل عبر معالجة الاختلالات ومظاهر العجز التي أبانت عنها الأزمة، والانكباب على تفعيل الإصلاحات الكبرى التي أطلقها، جلالة الملك، حفظه الله.

إننا أمام رهانات يتداخل فيها الاقتصادي بالمالي بالاجتماعي بالمؤسسي والمجتمعي، مع ما يستدعيه من إصلاحات ومن توافقات ومن سعي لتثبيت الاستقرار واتهاج سبل الحوار الدائم والتشاور الفعال مع كافة المتدخلين والهيئات المهنية والنقابية ومختلف التمثيليات المجتمعية.

رهانات تجسد رؤية تعتمد الواقعية دون مغالاة، وتراهن على الثقة، وتندش الانخراط الجماعي بالحس الوطني الجامع، بدل الحس الذاتي المشتت، وتنساح بالوعي العميق بحجم الأزمة وآثارها وتعض بالنواجد على مكتسبات المغرب التي راكمها على مدى سنوات.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2021 يندرج ضمن هذه القيم، ويعمل على تفعيلها باعتباره مشروعا واقعيا، يلتزم بالقدرات الموضوعية ويسعى للإبداع في إطارها، وهو مشروع للثقة لأنه يتوجه لكل الفاعلين بالتزام الفعالية والمواكبة والدعم، وهو مشروع الأمل لأنه يسعى لتعبيد طريق المغرب الغد، مغرب الحماية الاجتماعية لكل المغاربة، ومغرب الفرص للجميع، في إطار الحق وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وسيكون أماننا، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، أن نرتقي إلى مستوى تحديات هذه المرحلة، وتطلعات المواطنين، من خلال التحلي